

## الأيام التي تلي

## الاتفاق مع إيران

## الاستمرارية والتغيير في السياسة الخارجية الإيرانية

علي رضا نادر

## تبدأ

هذه الدراسة من خلال افتراض أن يتم التوصل إلى اتفاق نووي نهائي بين الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وفرنسا، وروسيا، والصين، وألمانيا أي مجموعة "دول الخمسة زائد واحد" (P5+1) وإيران. تملك كل من إيران وهذه الدول المذكورة محفزات كافية لإتمام اتفاق من هذا النوع، فالحكومة الإيرانية تتطلع لرفع العقوبات التي وضعتها الاقتصاد الإيراني، بينما تنتظر بقلق مجموعة "دول الخمسة زائد واحد" إمكانية وقف قدرة إيران على تطوير أسلحة نووية. يقوم الكاتب بهذا التحليل وهو مُدرك تماماً أن احتمالية التوصل إلى اتفاق نهائي غير مؤكدة. ولكنه يعتقد أن إمكانية عقد اتفاق واردة بما يكفي لتبرير التخطيط لما ستكون عليه سياسة إيران الخارجية في فترة ما بعد الاتفاق. تبحث إحدى وثائق سلسلة وجهات النظر لمؤسسة RAND النداعيات التي ستترتب على هذا الاتفاق في "الأيام التي تلي الاتفاق"<sup>1</sup>.

من المرجح أن توافق القيادة الإيرانية، لا سيما القائد الأعلى آية الله علي خامنئي - ولو بشكلٍ ضمني - على اتفاقٍ نهائيٍّ يعترف بحق تخصيب اليورانيوم الذي أقرته إيران لنفسها، ويحافظ على القسم الأكبر من بنيتها التحتية النووية، ويسمح لطهران بإجراء أبحاثٍ نوويةٍ في المستقبل<sup>2</sup>. ولأغراض التحليل الذي يلي، يعني ذلك أن إيران سيظل بإمكانها تخصيب اليورانيوم (وإنما بوجود ضوابط شديدة)، وأن ما تبقى من بنيتها التحتية سيظل كافياً لتطوير أسلحةٍ نووية، ولكن سيكون لدى المجتمع الدولي، بما فيه الولايات المتحدة، متسعٌ من الوقت للردِّ في حال اختيار إيران تحويل برنامجها باتجاه إنتاج السلاح النووي.

إن تحقيق اتفاقٍ نوويٍّ نهائيٍّ بين إيران ومجموعة "دول الخمسة زائد واحد" لا يستبطن، فحسب، القدرة على خفض التوتر المتصاعد بين إيران والولايات المتحدة منذ عقدٍ من الزمن، وإنما من شأنه أيضاً كسر

حدّة السياسة الخارجية الإيرانية تحت قيادة الرئيس حسن روحاني - الذي يُعدُّ رجل سياسة براغماتيٍّ بعض الشيء. ومن شأن اتفاقٍ نوويٍّ نهائيٍّ أن يزوّد الرئيس روحاني بالقوة في بلاده، وأن يفسح له مجالاً أكبر في قضايا السياسة الخارجية.

لكنّ الاتفاق النوويّ وحده لن يكون كافياً ليتمكن الرئيس روحاني من إحداث تغييرٍ جوهريٍّ في سياسة طهران الخارجية، وستبقى الكلمة النهائية في الأمور المصيرية بيد القيادة العليا في الجمهورية الإسلامية، وفيها القائد الأعلى وحلفاؤه في جهاز حرس الثورة الإيرانية، وسيكون بوسع هؤلاء بالتالي إدامة السجال مع الولايات المتحدة، ومعاداة إسرائيل، ومنافسة المملكة العربية السعودية.

من المرجح أن تعكس سياسة إيران الخارجية بعد الاتفاق المواقف الجوهرية التي ما زالت قائمة منذ ثورة 1979. قد تكون العلاقات الإيرانية - الأميركية تحررت من التوترات التي شهدتها خلال فترة رئاسة محمود أحمدي نجاد، ولكنها من المحتمل أن تظلّ معقدة وحافلةً بالمشاكل.

ستبحث هذه الورقة في الآمال التي قد يكون الرئيس روحاني عقدها على السياسة الخارجية ما بعد الاتفاق، والقيود المحليّة على أهدافه، وكيف يمكن أن يؤثر اتفاقٌ نهائيٌّ على علاقات إيران بالمملكة العربية السعودية، وإسرائيل، وتركيا، وأخيراً، الولايات المتحدة<sup>3</sup>.

## سياسات إيران في مرحلة ما بعد الاتفاق: منافسة بين روحاني والمحافظين

يتمثّل هدف روحاني بتقليص - إن لم نقلّ بمحو - حالة الأزمة التي تسببت بها الانتخابات الرئاسية الخالفة التي جرت عام 2009، والتخفيف من عزلة إيران السياسية والاقتصادية<sup>4</sup>، التي أنتجت معظمها لغة أحمدي نجاد الاستفزازية وتقدّم إيران في مساعيها النووية. يعتبر روحاني وحلفاؤه، ومنهم الرئيس السابق آية الله هاشمي رفسنجاني -

## افتراضاتنا حول ملامح الاتفاق النهائي\*

لأغراض تحليلاتنا، نفترض أن يتم التوصل إلى اتفاق نهائي بين مجموعة "دول الخمسة زائد واحد" وإيران على أساس المبادئ العامة التالية:

- ربّما تستمر إيران في تخصيب اليورانيوم، ولكنّ حدوداً سنُقَرَض على درجة التخصيب وعلى عدد أجهزة الطرد المركزي وأنواعها، بما في ذلك في نطنز (Natanz) وفوردو (Fordo).
- مفاعل أراك العامل بالماء الثقيل سيحوّل إلى مفاعل ماء خفيف بدون إعادة معالجة، وسيخضع لوصاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية.
- تشمل الصفقة تفتيشاً تدخلياً على المواقع النووية من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ وتقبل إيران بتوقيع البروتوكول الإضافي لمعاهدة منع الانتشار النووي والمصادقة عليه، بما يبيح للوكالة النفاذ إلى المواقع غير المعلنة عنها بعد إشعار قصير.
- ستشارك إيران الوكالة الدولية للطاقة الذرية المعلومات عن الأبعاد العسكرية المحتملة للبرنامج.

- إن رفع العقوبات المرتبطة بالمسألة النووية يرتبط بتطبيق الاتفاقية، ويشمل ذلك رفع العقوبات الأحادية الأمريكية من خلال تشريع جديد من الكونجرس، ورفع العقوبات من قبل الاتحاد الأوروبي، وإزالة العقوبات المفروضة بموجب قرار جديد من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

\* تستمد هذه المبادئ من عناصر حل شامل وُجدت في خطة العمل المشتركة. نحن لا نتوقع كيف سيبدوالاتفاق الفعلي، ولكننا نستخدم هذه المخططات المنطقية كنقطة انطلاق في تحليلنا.

الذي ما زال يتمتع بالنفوذ - أنّ النظام يمرّ بأزمةٍ كبرى لا يمكن حلّها إلا عن طريق تغيير سياسة إيران الخارجية، وربما بعض السياسات الداخلية أيضاً. منذ تولّيه السلطة في العام الماضي، أظهر روحاني تفصيله لأن تصبح السياسة الإيرانية أكثر وسطيةً وتعاوناً. وحكومته التي ترفع شعار "التعقل والاعتدال" متحمّسةً لتحسين الوضع الاقتصادي عن طريق اتخاذ خطواتٍ باتجاه رفع العقوبات، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وتحسين الروابط مع بعض الدول المجاورة ومع الولايات المتحدة. كلّ هذه أسبابٌ مهمةٌ قد تؤدي إلى قيام روحاني بمحاولةٍ لتعديل بعض المقاربات الرئيسية في كلا عالميّ السياسة بعد الوصول إلى اتفاقٍ نوويّ نهائيّ.

ما يبدو عليه الأمر هو أنّ روحاني وحكومته يتولّون ملفاتٍ محدّدةً في السياسة الخارجية، وتشمل هذه، المفاوضات النووية وتحسين العلاقات مع الدول المجاورة مثل المملكة العربية السعودية وتركيا. أمّا باقي الملفات الرئيسية، ومنها العلاقات مع إسرائيل، فمن المرجح أنها واقعةٌ تحت سيطرة القائد الأعلى وحرس الثورة. ومع ذلك، يمكن توقُّع أن تتبنى حكومة روحاني لهجّةً أكثر اعتدالاً تجاه إسرائيل، وقد يصل الأمر حتى إلى مداعبة فكرة تغيير موقف إيران من الدولة اليهودية. والأهمّ من ذلك كلّهُ، هو أنّ روحاني سينشئ، على الأرجح، روابط مع الولايات المتحدة بعد حصول اتفاقٍ نووي. ويكون المحرّك الأولي لروحاني خلال هذه الجهود هو اجتذاب الاستثمارات الأجنبية نحو قطاع الطاقة الإيراني، والنهوض بالاقتصاد الإيراني وأوضاع المواطنين الإيرانيين العاديين. وحكومة روحاني كذلك حريصةٌ على تخفيف القيود عن المسائل الثقافية، بالرغم من غياب دلائل على وجود رغبةٍ بإحلال إصلاحاتٍ سياسيةٍ مهمة.

تشير أفعال الرئيس الجديد حتى الآن، بما فيها التفاوض حول اتفاق (انتقالي) مرحلي في جنيف في شهر تشرين الثاني 2013، إلى ما يسعى روحاني لتحقيقه في ما يخص سياسات إيران ما بعد الاتفاق. لقد عمل روحاني مع الولايات المتحدة على المسألة النووية إلى حدّ أنه

اتصل شخصياً بالرئيس باراك أوباما أثناء زيارته لمقرّ الأمم المتحدة في نيويورك في شهر أيلول 2013. كذلك، توددت حكومة روحاني إلى القوى الأوروبية والآسيوية منذ اتفاق جنيف.

لقد أعادت طهران وصل علاقاتها الدبلوماسية بالمملكة المتحدة، واستقبلت وزراء خارجيةٍ أوروبيين في طهران، ووسّعت علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية مع تركيا وروسيا والصين. لقد شهدت إيران بالفعل حالةً من ذوبان جليد العلاقات مع القوى الكبرى منذ اتفاق جنيف، وهي نزعةٌ يمكن توقُّع استمرارها إذا حصل اتفاقٌ نوويّ نهائيّ. إنّ إتمام روحاني لاتفاقٍ نوويّ نهائيّ وما سينتج عنه من جهة رفع العقوبات، يُرَجَّحُ أن يشكّل دعماً له، ويزوّده بالمجال اللازم لإقرار أجندته في حقليّ السياسة الخارجية والداخلية.

من جهةٍ أخرى، ستواجه مقاربة روحاني في فترة ما بعد الاتفاق على الأغلب، قيوداً حقيقيةً بسبب مراكز السلطة الرئيسية، لاسيما خامنئي والمحافظة ضمن حرس الثورة، وسواهم من المؤسسات المتشددة وصانعي الرأي. لقد طلب خامنئي من الإيرانيين دعم المفاوضات الجارية، ولكنّ بعض المحافظين وجّهوا الانتقادات لسياسات روحاني، ومن المتوقع أن يسعوا إلى التضييق على أجندته المتعلقة بالسياسيين المحليّة والخارجية، إنّ أتمت إيران الاتفاق النهائي.

وفي الوقت الذي يسعى فيه المحافظون الإيرانيون إلى حلّ الأزمة النووية ورفع العقوبات، أفصح هؤلاء عن بعض "المبادئ"؛ وتحديدًا، من غير المرجح أن يغيروا رأيهم بالولايات المتحدة وإسرائيل والمملكة العربية السعودية. على سبيل المثال، عبّر قائد حرس الثورة، الجنرال

**لقد شهدت إيران بالفعل حالةً من ذوبان جليد العلاقات مع القوى الكبرى منذ اتفاق جنيف، وهي نزعةٌ يمكن توقُّع استمرارها إذا حصل اتفاقٌ نوويّ نهائيّ**

## ينبغي أن يجعل الاتفاق النووي النهائي قدرة إيران على الانفلات أمراً متعذراً، وبوسعه خفض احتمالات حصول نزاعٍ عسكريٍّ إقليمي، وهذان الأمران كلاهما مفيدٌ للمصالح الأميركية الإجمالية. ولكن من غير المرجح أن يُنتج تقدماً نهائياً في القضايا التي تؤدي إلى عدم الاستقرار الإقليمي، أو أن يؤدي إلى تحسّن كبير ومفاجئ في العلاقات الأميركية - الإيرانية.

محمد علي جعفري مراراً عن شكوكه بالمفاوضات النووية قائلاً: "لا يمكن للمرء أن يكون متفائلاً حيال أميركا"<sup>5</sup>، وناشد روحاني بالألا يفرط بمصالح إيران، بالرغم من اعتراف جعفري بالألم الذي سببته العقوبات، وتعهد بالبقاء "صامتاً في الوقت الحالي". اتخذ استفزاز الحرس الثوري أشكالاً أخرى، فقاموا بتجربة صواريخ بالستية "جديدة" بعد اتفاق جنيف، كما استخدموا لغةً صارمةً ضدّ الولايات المتحدة، بالرغم من أن روحاني طلب منهم إظهار ضبط النفس<sup>6</sup>.

من جهته، رسم خامنئي ملامح سياسة خارجية تتسم "بالمرونة البطولية"، والتي تسمح للتغييرات التكتيكية بتخفيف الضغط الاقتصادي، ولكن من غير المرجح أن يتخلى عمّا يعتبره "مبادئ" النظام. من جهة أخرى، قد يحرص المحافظون - وفيهم خامنئي - على ألا ينال روحاني قوةً وشعبيةً أكبر ممّا ينبغي نتيجةً لإنجازاته الدبلوماسية، وذلك بعرقلة بعض أهدافه المحليّة، مثل إحلال جوٍّ اجتماعيٍّ وسياسيٍّ أكثر انفتاحاً. محمّد خاتمي، آخر رئيسٍ إيرانيٍّ حاول إدخال الإصلاحات وتغيير السياسة الخارجية الإيرانية، عطلت جهوده بشكلٍ فعّالٍ من جهة المعسكر المحافظ.

إذاً، سيتمتع الرئيس الإيراني بعد الاتفاق، بحريّة التودّد إلى أوروبا وروسيا والصين وتركيا، من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية إلى قطاع الطاقة المتدهور في إيران، ففي النهاية، هذه كانت سياسة إيران خلال ولايات آية الله هاشمي رفسنجاني الرئاسية (1989-1997)، وخاتمي (1997-2005). ينبغي أن يجعل الاتفاق النووي النهائي قدرة إيران على الانفلات أمراً متعذراً، وبوسعه خفض احتمالات حصول نزاعٍ عسكريٍّ إقليمي، وهذان الأمران كلاهما مفيدٌ للمصالح الأميركية الإجمالية. ولكن من غير المرجح أن يُنتج تقدماً نهائياً في القضايا التي تؤدي إلى عدم الاستقرار الإقليمي، أو أن تؤدي إلى تحسّن كبير ومفاجئ في العلاقات الأميركية - الإيرانية. من الصحيح أن روحاني هو رئيس إيران ولكن، في النهاية، سيظلّ خامنئي وحلفاؤه قابضين بشكلٍ حازم على الاقتصاد والعسكر وقوى الأمن، ما يخولهم التحكم بتوجّه الدولة وقراراتها.

## المنافسة مع المملكة العربية السعودية: هل يستطيع روحاني أن يحقق التقارب؟

من المرجح أن تكون مسألة تهدئة التوتر مع المملكة العربية السعودية هدفاً رئيسياً من أهداف ما بعد الاتفاق لدى روحاني. ولكن شكوك المملكة العربية السعودية بإيران وسياسات إيران المحليّة ستشكل، على الأغلب، عوائق كبرى. لقد مدّت إيران يدها للإمارات العربية المتحدة والكويت وعمّان منذ انتخاب روحاني، ودُعي وزير الخارجية الإيراني محمّد جواد ظريف لزيارة المملكة العربية السعودية. مع ذلك، من المرجح أن تبقى المملكة العربية السعودية مرتابةً من إيران إلى حدٍّ كبير، بالرغم من الجهود الجديدة لإقامة روابط. من الواضح أن الرياض مرتابةً من طهران ارتياباً شديداً، وهي تصرّح بشكلٍ علنيٍّ عن ممانعتها إقامة روابط مع حكومة روحاني، وهذا عائدٌ إلى منافسةٍ قديمة العهد بين المملكة العربية السعودية وإيران،

احتدمت خلال العقد الأخير. إنَّ دعم إيران لنظام بشار الأسد في سوريا يثير اضطراباً كبيراً لدى السعوديين، ويبدو أنَّ كلاً من طهران والرياض تنظران إلى هذه المنافسة على أنها عصيَّة على الحل، ويتساوى فيها الربح والخسارة.

مع ذلك، قد يتبيَّن أنَّ هدف روحاني بتقليص عزلة إيران العالمية وتحسين العلاقات مع الدول المجاورة سيكون صعب التحقيق بدون إجراس انخراط الرياض، وإنَّ درجةً من درجات هذا الانخراط ماثلةً على لائحة الأولويات لدى روحاني. ينظر روحاني وسائر الوسطيين إلى المملكة العربية السعودية على أنها منافس، ولكنها في الوقت ذاته قوةً ينبغي التعاطي معها واستمالتها، لا استعداؤها عن طريق التقليل من شأن الحكومة السعودية. لقد كانت وجهة النظر هذه، إلى حدِّ ما، تصفُ سياسة إيران تجاه المملكة العربية السعودية بعد وفاة آية الله روح الله الخميني عام 1989، وحتى انتخاب أحمددي نجاد سنة 2005. فعل أسلاف أحمددي نجاد - رفسنجاني (1989-1997) وخاتمي (1997-2005) - الكثير من أجل تحسين العلاقات الإيرانية - السعودية، وشمل ذلك توسيع العلاقات الاقتصادية وحتى دراسة احتمال تعاونٍ أمنيٍّ مشترك، وقد اتَّهم رفسنجاني أحمددي نجاد "بتدمير" علاقات طهران مع الرياض.

اعتزَّ روحاني في أول خطابٍ ألقاه بعد تنصيبه، بأنه أول رسميٍّ إيرانيٍّ وقَّع اتفاق تعاونٍ أمنيٍّ حول مكافحة المخدرات مع الرياض، عندما كان مستشاراً للأمن القومي. وفي حال حصول اتفاقٍ نهائيٍّ، سيسعى روحاني إلى إعادة إحياء بعض المجاملة التي كانت مستخدمَةً بين طهران والرياض خلال رئاستي رفسنجاني وخاتمي. لكنَّ الضغينة متجذرةٌ بعمقٍ بين الجمهورية الإسلامية والمملكة العربية السعودية، والطموحات النووية لإيران ليست سببها الوحيد. هذه العداوة من المستبعد أن تنتهي بشكلٍ كاملٍ بعد الاتفاق النووي النهائي.

ترتكز المنافسة بين هذين البلدين على طموح كلٍّ منهما بقيادة العالم الإسلامي. تُعتبر ولاية الفقيه - وهي الأساس النظري الذي تقوم عليه

الجمهورية الإسلامية - أنَّ القائد الأعلى هو ممثل الله على الأرض وقائد الشيعة (وبالمبدأ، قائد كل المسلمين) في غياب الإمام المحتجب. هذا الأمر يصطدم بشكلٍ مباشرٍ مع ادعاء السلالة السعودية أحقيتها في السلطة، لا سيما بالنظر إلى أنَّ أقدس موقعين في الإسلام موجودان في المملكة العربية السعودية. إضافةً إلى ذلك، إنَّ الفرع الوهابي من الإسلام السنِّي، وهو السائد في المملكة العربية السعودية، يعدُّ الشيعة زنادقةً لا مسلمين حقيقيين. وبالتالي، يرى الكثير من أفراد النخبة الدينية والسياسية السعودية أنَّ إيران قوةٌ كافرة، عازمةٌ على إحلال "الهيمنة" الشيعية في الشرق الأوسط<sup>7</sup>.

أمَّا المحافظون الإيرانيون - لاسيما أولئك الذين هم في صفوف حرس الثورة - فيرتابون أشدَّ الارتياح من النوايا السعودية<sup>8</sup>. يرى هؤلاء أنَّ المملكة العربية السعودية تلعب دوراً أساسياً تواطئياً في نظام العقوبات الدولية الذي رضَّ الاقتصاد الإيراني، وتسبَّب بهبوط قدره 50 في المئة في صادرات النفط الإيراني. وقد وافق الزبائن الرئيسيون الذين يبتاعون النفط الإيراني - ومنهم الصين واليابان والهند - على الحدِّ من كمية النفط التي يشترونها من إيران، بمقابل رفع كمية صادرات النفط السعودية إلى بلادهم<sup>9</sup>. وسمحت الزيادة السعودية في إنتاج النفط للولايات المتحدة وشركائها بقطع نصف إنتاج النفط الإيراني عن السوق العالمي، بدون أن يتسبب ذلك بزيادةٍ حادةٍ في الأسعار<sup>10</sup>.

إضافةً إلى ذلك، يرى المحافظون الإيرانيون أنَّ الرياض تعترض سبيل النفوذ الإيراني الإقليمي؛ مثلاً، تدعم المملكة العربية السعودية المتمردين السنة الذين يقاتلون النظام السوري الموالي لإيران والذي يسيطر عليه العلويون، كما أنها ناشطةٌ ضدَّ المصالح الإيرانية في لبنان، إذ تدعم إيران تنظيم حزب الله، وهو أقوى جهةٍ فاعلةٍ سياسيةٍ وعسكريةٍ في لبنان، بينما تساند الرياض خصومه، أي حركة 14 آذار التي يسيطر عليها السنة، والتي كان يقودها ابن رئيس الوزراء الذي اغتيل - رفيق الحريري - وهو حليفٌ سعوديٌّ مقربٌ<sup>11</sup>. امتدَّت آثار الحرب الأهلية

## تتجاوز العداوة بين إيران والمملكة العربية السعودية بمجال بعيد الديناميات المحيطة بقدرة إيران النووية، ومن المستبعد أن تزول بعد التوصل إلى اتفاق نووي.

السورية إلى لبنان، مهددةً بنقل الحرب الجارية "بالوكالة" بين إيران والمملكة العربية السعودية إلى دولةٍ هشةٍ تكافح للمحافظة على توازنها الديني- الإثني، ولإغلاق طريق العودة إلى الحرب الأهلية التي مزقت البلاد من عام 1975 إلى عام 1990.

ترى الحكومة الإيرانية أيضاً أنّ الرياض لها يدٌ في تحجيم حلفائها العراقيين، فالحكومة العراقية الحالية التي يقودها نوري المالكي وتسيطر عليها الأحزاب الشيعية المتحالفة حلفاً وثيقاً مع إيران، هي الآن في خضمّ حملةٍ عسكريةٍ ضدّ المتمردين السنة الذين استولوا على جزءٍ كبيرٍ من محافظة الأنبار في أوائل العام 2014. وترى المملكة العربية السعودية أنّ حكومة المالكي مرتبهةٌ لإيران وللأجندة الشيعية التي تستهدف المنطقة بأكملها، وقد رفضت إعادة العلاقات الدبلوماسية مع بغداد<sup>12</sup>. أمّا إيران فتعتبر أنّ المملكة العربية السعودية متورطةٌ في التمرد السنّي القائم حالياً ضدّ المالكي.

أخيراً، يرى النظام الإيراني أنّ المملكة العربية السعودية تنثير القلاقل داخل إيران عن طريق دعم المتمردين الإثنيين والجماعات الإرهابية، ومن بين هؤلاء، البلوشيون الانفصاليون وتنظيم مجاهدي خلق، كما وجهت إيران إلى المملكة العربية السعودية تهمة تخريب برنامجها النووي. ووصف البروفيسور الإيراني ناصر هاديان الرياض بأنها المهندس الرئيسي في عملية إنشاء بنيةٍ تحتيةٍ يستخدمها المتمرّدون داخل الحدود الإيرانية. ومن الواضح أنّ الجمهورية الإسلامية تعتبر أنّ المملكة العربية السعودية تشكّل تهديداً لمصالحها في الداخل والخارج<sup>13</sup>.

يُرجح أن تشكّل سوريا العائق الأكبر في طريق حصول انفراج بين إيران والمملكة العربية السعودية عقب الاتفاق النووي النهائي. لقد بذل حرس الثورة موارد ضخمةً (وحتى حياتهم) للمحافظة على نظام الأسد، ومن المنتظر أن يرفضوا مقاربةً أكثر تصالحاً باتجاه الرياض. وفي المقابل، فإنّ الخلافات بين إيران والمملكة العربية السعودية بشأن سوريا ليست ممّا لا يمكن تخطّيه، فمن المحتمل أن يتعب كل الأطراف في هذا النزاع من التدمير الذي تسببه الحرب، وأن يوافقوا على تسويةٍ سياسيةٍ ما، تناسب كلاً من طهران والرياض. وعلى غرار روسيا، قد لا تكون طهران مهتمةً بالأسد كشخص، ولكنها تسعى إلى حكومةٍ سوريةٍ تكون قناةً لإيصال الأسلحة الإيرانية إلى حزب الله. من المحتمل كذلك أن تحتفظ كلٌّ من إيران والمملكة العربية السعودية بمنطقة سيطرةٍ داخل سوريا، مع اعتراف إحداهما بمصالح الأخرى. إضافةً إلى ذلك، إنّ الوفرة في عدد المجموعات المتطرفة المرتبطة بالقيادة تشكّل تهديداً لكلا البلدين. وبالتالي، فإنّ حصول تقاربٍ بين إيران والمملكة العربية السعودية سيكون مفيداً لكليهما بشكلٍ عام. وبإمكان إيران والمملكة العربية السعودية، قبل التوصل إلى أرضيةٍ مشتركةٍ في سوريا، البدء بالتعاون معاً في لبنان، وهو بلدٌ تحافظ فيه كلٌّ من طهران والرياض على النفوذ، وبشكلٍ ما، وتحتّم كلٌّ منهما مصالح الأخرى. وتنتقل التقارير أنه من المحتمل أن يكون قد جرى نقاش بين المملكة العربية السعودية وإيران حول موضوع تسهيل تعيين رئيسٍ لبنانيٍّ مقبولٍ من الطرفين<sup>14</sup>.

تتجاوز العداوة بين إيران والمملكة العربية السعودية بمجالٍ بعيد الديناميات المحيطة بقدرة إيران النووية، ومن المستبعد أن تزول بعد التوصل إلى اتفاقٍ نووي. لكن من المرجح أن تحاول حكومة روحاني على الأقل، الانخراط مع الرياض بدرجةٍ أكبر من أجل خفض التوترات وربما من أجل دفع كلٍّ منهما الأخرى نحو احترام مصالحها. وعلى الرغم من ذلك، يمكن أن يحبط ارتياب الرياض المستمر من إيران قدرة

روحاني على تحقيق النجاح، بغض النظر عن اتفاق نهائي، أو عن نفور المحافظين الإيرانيين من السياسات السعودية.

## عداء إيران لإسرائيل: هل هو موقف ثابت؟

لقد اعتمد روحاني وحكومته خطاباً أكثر اعتدالاً تجاه إسرائيل، ومن المرجح أن يستمر باستخدام لهجة أقل استفزازاً نحو الدولة اليهودية بعد التوصل إلى اتفاق نووي نهائي. وبالرغم من ذلك، ليس هناك ما يدل على أن روحاني ووزير الخارجية ظريف لديهما الرغبة أو القدرة على إعادة رسم سياسة إيران تجاه إسرائيل، بما يتجاوز تغيير لهجة الخطاب، لاسيما في ما يخص دعم الجماعات المعادية لإسرائيل مثل حزب الله. إن مناهضة الجمهورية الإسلامية لإسرائيل، لاسيما في وسط المحافظين الإيرانيين، ليست مدفوعة فحسب بحس المنافسة الجيو - سياسية، بل هي تدخل في المستوى الأساسي للعداوة الإيديولوجية والدينية مع الدولة اليهودية. قد يقبل المحافظون الإيرانيون بكسر حدة الخطاب حول إسرائيل، ولكن من المستبعد أن يغيروا سياسات إيران نحو إسرائيل بعد التوصل إلى اتفاق نووي نهائي.

قد يسعى روحاني - في سبيل تقليص عزلة إيران - إلى نزع فتيل عداوة إسرائيل تجاه بلاده بعد التوصل إلى اتفاق نووي. وفي المقابل، فإن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو هو أبرز المعارضين لاتفاق جنيف النووي، ومن المرجح أنه سينتقد الاتفاق النهائي عند حصوله. وقد تكون إدانته المدوية لاتفاق جنيف مدفوعة بقلق صادق من أن هذا الاتفاق هو "اتفاق سيء"، ولكن لا ينبغي الشك بأن عداوة إسرائيل لإيران، وبالتالي لاتفاق جنيف، متأثرة بموقف إيران الثابت من وجود إسرائيل كدولة يهودية، والذي يظهر في دعم طهران للمجموعات المعادية لإسرائيل مثل حزب الله<sup>15</sup>. إن معارضة إسرائيل لاتفاق جنيف بهذه الصورة العدائية، ورفضها المحتمل لاتفاق نهائي يمكن أن يعقد محاولات إيران لتحسين الصلات بالولايات المتحدة والقوى الأوروبية.

لا شك أن روحاني يدرك - لأنه مفكر متبصر وحصيف - أن جُلّ عداوة أميركا نحو الجمهورية الإسلامية، لاسيما داخل الكونغرس الأميركي، تثيرها سياسات إيران المعادية لإسرائيل. ومن المعقول بالتالي أن يكون قد درس اتخاذ موقف أقل مواجهة لتل أبيب، واعتمد لهجة أكثر اعتدالاً تجاه إسرائيل. وإن كانت خطابات روحاني لا تحمل نفساً استرضائياً، إلا أنها تخلو من التهديد والوعيد التقليدي المائل في الخطابات المتشددة، ومنها خطابات خامنئي. وخلافاً للعديد من الرسميين الإيرانيين، استخدم روحاني عبارة "إسرائيل" بدلاً من "الكيان الصهيوني".

إضافة إلى ذلك أن كلاً من روحاني وظريف أدان الهولوكوست، وهو تقدم مهم على إنكار أحمدني نجاد المنهجي لحدوثه. ووصف روحاني النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، بأنه "جرح" في الشرق الأوسط، بدلاً من وصف إسرائيل بأنها "سرطان" - وهي عبارة شائعة في وسط المحافظين أمثال خامنئي وأحمدني نجاد. تمنى ظريف لليهود عيد "روش هاشانا" سعيداً، ووفرت حكومة روحاني التمويل للمستشفى اليهودي الوحيد في إيران. لقد ذهب ظريف حتى إلى التصريح خلال مقابلة مع قناة تلفزيونية ألمانية بأن إيران مستعدة للاعتراف بإسرائيل إن هي حققت السلام مع الفلسطينيين<sup>16</sup>.

من المحتمل كذلك أن يكون روحاني وظريف راغبين في ما يفوق تغييراً في الخطاب حيال إسرائيل، وإنما بسياسة مختلفة بالفعل تجاه هذا البلد. ورأى بعضهم أن ثمة احتمالاً أن يسعى روحاني لتبني الخيار "الماليزي"، والذي يقضي بأن تمتنع إيران مثل ماليزيا المسلمة،

**من المحتمل أيضاً أن يكون روحاني وظريف راغبين في ما يفوق تغييراً في الخطاب حيال إسرائيل، وإنما بسياسة مختلفة بالفعل تجاه هذا البلد.**

## إنّ تغيير لهجة إيران، مقروناً بالقيود على قدرتها على تسليح برنامجها - وهو أمرٌ سيوفِّره الاتفاق النهائي - قد يؤدي إلى نزع فتيل بعض التوتر بين طهران وتل أبيب.

عن الاعتراف بإسرائيل، مع الامتناع في نفس الوقت عن مناهضتها بحدّة<sup>17</sup>. هذا الأمر يمكن تحقيقه، نظرياً، على أثر اتفاق سلامٍ محتملٍ بين الفلسطينيين والإسرائيليين. هذه المقاربة نوقِشت كذلك خلال رئاستي رفسنجاني وخاتمي، بما أنّ الرجلين يميلان إلى النظر، على الأقل، في اعتماد مقاربةٍ أخفّ عداوةً تجاه تل أبيب، ولكن رئاستيهما لم تقودا إلى تغييرٍ هامٍّ في السياسة تجاه إسرائيل.

لقد واجه رفسنجاني وخاتمي ما برجَّح أن يواجهه روحاني إنّ هو حاول إحداث تغيير: خامنئي والمؤسسة الأمنية المحافظة ما زالا معادين لإسرائيل بشكلٍ مبدئي، وما زالت حُطِبَ خامنئي تتسم بالمناوأة الشديدة لإسرائيل، وإنّ الوصول إلى اتفاقٍ نوويٍّ نهائيٍّ بين إيران ومجموعة "دول الخمسة زائد واحد" لن يؤدي إلى تغييرٍ في قناعته أو في خطابه.

كرّر خامنئي من جديد فكرته حول الموضوع في الكلمة التي ألقاها يوم 21 آذار، 2014، بمناسبة رأس السنة الفارسية، وتوجّه بها إلى الإيرانيين، فانتقد الغرب الذي "يكبت" أولئك الذين يتسائلون عن الهولوكوست، فقال: "التعبير عن الرأي حول الهولوكوست، أو إلقاء الشكوك حوله، هو أحد أعظم الخطايا في الغرب". "هم يمنعون ذلك، ويعتقلون الشاكين ويحاكمونهم في الوقت الذي يدعون فيه أنّ بلادهم حرة"<sup>18</sup>.

يرى المحافظون الإيرانيون في إسرائيل موقِعاً أمامياً "للاستعمار" الغربي، ويعارضون ما يعتبرون أنه احتلالٌ إسرائيليٌّ لأرض المسلمين، ومنها مدينة القدس المقدّسة. تؤمن طهران كذلك بأنّ إسرائيل هي "وكيلة"

المصالح الأميركية في الشرق الأوسط، بينما تدّعي في الوقت عينه بأنّ "الصهاينة" يتولّون إدارة السياسة الأميركية المتعلقة بالشرق الأوسط. إضافةً إلى ذلك، تستمدّ إيران مكانةً جيو - سياسية من "مقاومتها" التي لا تفتر لتل أبيب. وما يبدو عليه الأمر هو أنّ جزءاً كبيراً من الجمهور العربي يقدرّ وقوف إيران في وجه إسرائيل ودفاعها عن الفلسطينيين، ما من شأنه تخفيف عزلة إيران الشيعية في الشرق الأوسط الذي يسيطر عليه السنّة<sup>19</sup>.

إنّ الوصول إلى اتفاقٍ نوويٍّ نهائيٍّ يُستبعد أن يؤدي إلى تخلي إيران عن تلك السياسات التي تشكّل مصدر قلقٍ كبيرٍ لصانعي السياسة الأميركيين والإسرائيليين، ومنها تسليح حزب الله. وفي الواقع، تفيد التقارير بأنّ حزب الله حصل على صواريخ أكثر تطوراً من ذي قبل (عبر سوريا)، بإمكانها ضرب أيّ هدفٍ في إسرائيل. ويتوقّع الكثير من الإسرائيليين، وحتى مؤيدو حزب الله، إعادة لحرب عام 2006 التي واجه فيها حزب الله قوات الدفاع الإسرائيلية، ونتج عنها دمار قسم كبيرٍ من جنوب لبنان، كما تسببت بخسائر هامةٍ في الأرواح بين صفوف المدنيين والعسكريين الإسرائيليين.

وهكذا، قد يحاول روحاني تلطيف لغة الخطاب ضدّ إسرائيل بعد التوصل إلى اتفاقٍ نوويٍّ نهائيٍّ، ولكن من المستبعد أن تعتمد إيران تجاه إسرائيل سياسةً مغايرةً تماماً لما هي عليه الحال الآن، إلا إذا حدثت تغييراتٌ أساسيةٌ في هذا البلد، تشمل قيادته العليا<sup>20</sup>. ومن المرجح أن تحافظ الجمهورية الإسلامية على موقفها العدائي من إسرائيل طالما بقي خامنئي وحرس الثورة قابضين على زمام البلاد.

وفي الوقت عينه، إنّ تغيير لهجة إيران، مقروناً بالقيود على قدرتها على تسليح برنامجها - وهو أمرٌ سيوفِّره الاتفاق النهائي - قد يؤدي إلى نزع فتيل بعض التوتر بين طهران وتل أبيب. من المستبعد أن تقوم إسرائيل بعملٍ عسكريٍّ ضدّ إيران إذا أحرز الاتفاق النهائي قبولاً واسعاً في الولايات المتحدة وفي المجتمع الدولي. أمّا إيران، فلأنها تتجنب



الدخول في حربٍ مباشرةٍ مع إسرائيل، فمن المرجح أن تستمر بتزويد حزب الله بالصواريخ المتطورة، وإن لم يكن الدافع إلى ذلك بالضرورة نية الذهاب إلى الحرب مع إسرائيل، وإنما لتعزيز موقعها الإقليمي كقوة "مقاومة"، وردع هجوم عسكريٍّ إسرائيليٍّ على بنيتها التحتية النووية ما بعد الاتفاق. ستستمر العداوة بين هذين البلدين، ولكن اتفاقاً نهائياً سيقبل بشكلٍ ملحوظ فرص نزاعٍ عسكريٍّ مباشر.

## إن العلاقات مع تركيا سهلة التحسين أكثر من سواها

سكنون مهمة روحاني في تطوير علاقات طهران مع أنقرة أسهل بكثيرٍ منها مع البلدان الأخرى، بعد التوصل إلى اتفاقٍ نوويٍّ نهائيٍّ. من الصحيح أن إيران وتركيا تتنافسان في الشرق الأوسط، ولكنهما ليستا متضادتين إيديولوجياً بنفس الدرجة لما هي عليه الحال بين إيران والمملكة العربية السعودية، كما أن بينهما تاريخاً من التعاون. منذ ثورة عام 1979، رمقت تركيا العلمانية وإيران التي تديرها حكومةً دينيةً إحداهما الأخرى بارتياحٍ، ولكن العلاقات بينهما تحسنت بشكلٍ ملحوظٍ منذ أن استلم حزب العدالة والتنمية (AKP) ذو الجذور الإسلامية الحكم في تركيا عام 2002، إلا أن الحرب الأهلية السورية أحدثت انقساماً بين أنقرة وطهران، كما أضعفت العقوبات الدولية ضدّ طهران الروابط الاقتصادية التي كانت هي القوة المحركة للتعاون الثنائي. ومع ذلك، قد تصل تركيا وإيران إلى نقطة التقاءٍ حول سوريا في المستقبل. ومن المرجح أن يعيد اتفاقٌ نوويٌّ نهائيٌّ، إضافةً إلى رفع العقوبات المفروضة على إيران، تنشيط العلاقات الاقتصادية، ما يؤدي بالتالي إلى تحسين العلاقة بصورةٍ عامة بين البلدين.

من المرجح كذلك أن يحاول روحاني العودة إلى العلاقات الأكثر وديةً التي كانت سائدةً منذ عام 2002 حتى عام 2011، كما يُرجح أن تصبح أنقرة شريكاً لبلاده. ويرى حزب العدالة والتنمية أن تعاوناً تركيا - إيرانياً أكبر حجماً سيكون مفيداً للمصالح التركية. وقد كان تعطش

تركيا للطاقة ما دفعها لتحسين العلاقات منذ بداية عام 2002. وبعد ذلك بفترةٍ وجيزة، تبنت حكومة أردوغان سياسة "لا مشاكل" مع الجيران، من أجل توسيع اقتصاد تركيا وتعزيز دورها في الشرق الأوسط. كانت تركيا ترى أن توثيق العلاقات مع إيران وسوريا هو جزءٌ مفصليٌّ من مقاربتها الجديدة<sup>21</sup>. أخيراً، خلق استياء تركيا من الولايات المتحدة الذي كان سببه غزو أميركا للعراق واحتلالها له، مجال ملاقةٍ أوسع بين تركيا وإيران. واستقبل أحمد نجاد بحفاوةٍ في إسطنبول حينما زارها سنة 2008، ونمت العلاقات الاقتصادية التركية-الإيرانية بوتيرةٍ سريعةٍ نسبياً. كما حاولت تركيا أن تتوسط في الأزمة النووية بين إيران ومجموعة "دول الخمسة زائد واحد"، وهو ما لم يرق لواشنطن<sup>22</sup>.

أدى الربيع العربي والحرب الأهلية السورية إلى توتير العلاقات التركية-الإيرانية خلال السنوات الثلاث الأخيرة. وغدا رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان - الذي كان في أحد الأيام مقرّباً من النظام السوري - داعماً قوياً للمتطرفين السنة الذين يحاولون الإطاحة بالأسد. وترى إيران في معارضة تركيا للنظام السوري تهديداً مباشراً لمصالحها الأساسية في الأمن القومي. ووصف راسميون محافظون إيرانيون تركيا بأنها تنتهج شكلاً "ليبرالياً" من الإسلام يوافق الأجندة الأميركية. وبالرغم من ذلك، فإن اتفاقاً نووياً نهائياً من شأنه تقويم العلاقات التركية-الإيرانية. وقد بدأت ملامح سياسة إيران التي تعترم أتباعها حيال تركيا بعد التوصل إلى اتفاقٍ نوويٍّ بالظهور بعد مدةٍ قصيرةٍ من انتخاب روحاني واتفاق جنيف. وزار ظريف تركيا لمناقشة العلاقات الثنائية، وبإدله نظيره التركي أحمد داوود أوغلو ذلك بزيارة إيران. والأهم من ذلك، هو زيارة أردوغان لطهران في كانون الثاني 2014، ولقاؤه بكلٍ من روحاني وخامنئي. ولم تتمحور المداولات حول الأمور الإقليمية وحسب، وإنما شملت توسيع العلاقات الاقتصادية التركية-الإيرانية. ومن المتوقع أن يؤدي التوصل إلى اتفاقٍ نوويٍّ نهائيٍّ ورفع العقوبات المفروضة على إيران، إلى روابط اقتصاديةٍ أمتن بين أنقرة وطهران.

من ناحية أخرى، بوسع علاقات اقتصادية أوثق مساعدة هذين البلدين على إعادة تقييم موقعيهما في سوريا، وحلحلة هواجس المحافظين الإيرانيين من تركيا. ويؤجّه انقداً واسع النطاق في تركيا للمأزق الحالي في سوريا، الذي أدى إلى خسارة أردوغان بعضاً من مكانته، في الوقت الذي لا يزال الأسد فيه محتفظاً بمنصبه، ويستمر اللاجئون السوريون بالتدفق إلى تركيا. إضافة إلى ذلك إنّ صعود المنظمات الجهادية السورية مثل جبهة النصرة والدولة الإسلامية في العراق وسوريا (ISIS) دفع الرسميين الأتراك إلى التوقف للتأمل، وقد يقودهم ذلك حتى إلى إعادة النظر في الدعم القوي الذي تقدمه تركيا للمتمردين السنة. وعلى غرار تركيا، تشعر الحكومة الإيرانية بالقلق من القوة المتنامية للجماعات المعادية للشيعا ولإيران مثل تنظيم الدولة الإسلامية. ومن الممكن أن تتقبّل تركيا، في وقت ما، وجود مستوى من النفوذ الإيراني في سوريا، خاصة إذا كان ذلك يعني علاقات تركية-إيرانية أفضل. لن يؤدّي انتخاب روحاني أو الاتفاق النووي النهائي المحتمل إلى تحالفٍ تركي-إيراني، وسيستمر البلدان بالتنافس في المشرق والعراق وغيرهما. وإنما، قد تمهّد العلاقات الاقتصادية التي أعيد تنشيطها، والأخطار التي تمثّلها المجموعات السنية المتطرفة - الطريق أمام علاقات تركية-إيرانية أكثر دفئاً تشبه تلك التي كانت سائدة في بداية العقد الأخير، وهو هدف يمكن أن يحظى بقبول روحاني ومعارضيه المحافظين في آنٍ معاً.

## العلاقات الأميركية-الإيرانية: المنافسة الاستراتيجية، المرونة "البطولية"

من المرجح أن تستخدم حكومة روحاني الاتفاق النووي النهائي منصّة انطلاقاً للوصول إلى علاقات أميركية-إيرانية أفضل. وحتى إن كان روحاني يرى أنّ تطبيع العلاقة بشكل كامل أمر غير ممكن، فيوسعه، بالحد الأدنى، أن يسعى إلى تواصل أكثر انفتاحاً حول القضايا التي

تتجاوز البرنامج النووي. لكن استعداد المحافظين الإيرانيين، لا سيما خامنئي، لتقبّل علاقات طبيعية بدرجة أكبر، ليس أمراً مؤكداً. ينظر القائد الأعلى إلى الولايات المتحدة على أنها التهديد الأكبر للنظام في بلاده. ووصف خامنئي الولايات المتحدة في سياق خطب ألقاها بعد اتفاق جنيف، بأنها خصم إيران الأساسي، وقال: "ينبغي ألا يصدّق أحد أنّ أعداء الثورة الإسلامية قد تخلّوا عن عداوتهم"<sup>23</sup>. لقد دعم خامنئي المفاوضات النووية في سبيل تخفيف العقوبات والضغط الاقتصادي، ولكن من المستبعد أن يرى في الاتفاق النهائي مساراً يقود إلى علاقات دبلوماسية أو حتى إلى مزيد من الارتباط الأميركي-الإيراني.

كانت المكالمات الهاتفية التي جرت بين روحاني وأوباما في 27 أيلول، 2013، أبرز تواصل علني مباشر بين رسميين إيرانيين وأميركيين منذ ثورة عام 1979. وقد أعرب كل من روحاني وظيف، ومعهما شخصيات أخرى مثل رفسنجاني، عن الرغبة في تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة، ومن المرجح أن يسعى هؤلاء إلى انخراط أكبر مع الولايات المتحدة بعد التوصل إلى اتفاق نووي نهائي. ويبدو أنّ هؤلاء يؤمنون بأن إيران والولايات المتحدة بإمكانهما التواصل في قضايا تتجاوز البرنامج النووي، لاسيما حول أفغانستان، وربما كذلك سوريا. ثمة سابقة لهذا النوع من التعاون الأميركي-الإيراني، قد يسعى نظام روحاني باتجاهها، فثورة 1979 لم تُنه العلاقات الأميركية-الإيرانية بشكل كامل. وكان روحاني في عداد الرسميين الإيرانيين الذين استقبلوا مبعوثي رونالد ريغان عندما زار هؤلاء طهران بشكل سري في أيار 1986، أمّلين إقامة أواصر مع الشخصيات الإيرانية الأكثر اعتدالاً، وتمكينها.

توجد أمثلة أخرى على تعاون أميركي-إيراني أكثر وضوحاً حصل خلال السنوات الأخيرة، فقد ساعدت حكومة روحاني الولايات المتحدة على تأسيس حكومة ما بعد طالبان في كابول. وأقنع ظريف - الذي كان مبعوث إيران إلى مؤتمر بون في حينها - التحالف الشمالي بالتخلّي

عن معارضته لحميد قرصاي بوصفه القائد الجديد لأفغانستان. قد تكون سياسة خاتمي حظيت بمباركة خامنئي؛ وعلى أقل تقدير، منح القائد الأعلى خاتمي شيئاً من حرية التصرف ليمضي في استراتيجية الانخراط، وهو أمرٌ قوبل في النهاية بوصم إدارة جورج بوش لإيران على أنها عضوٌ في "محور الشر".

قد يتيح التوصل إلى اتفاقٍ نوويٍّ نهائيٍّ فرصاً متواضعةً للانخراط، ويواجه البلدان تهديداتٍ مشتركةٍ تشمل التطرف السني في أفغانستان والعراق وسوريا وغيرها<sup>24</sup>. وقد تتمكن طهران وواشنطن من التعاون من جديد في أفغانستان في حال التوصل إلى اتفاقٍ نوويٍّ نهائيٍّ دائم، لاسيما أنّ أفغانستان ستواجه المزيد من عدم الاستقرار عند انسحاب القوات الأميركية. ما زالت المصالح المشتركة التي أدت إلى التعاون في 2001 - 2002 موجودة اليوم، فطهران وواشنطن، كلاهما، تخافان من أن تنتصر طالبان.

يمكن كذلك أن يصبح النزاع السوريّ أرضيةً مشتركةً بين طهران وواشنطن، علماً أنّ الخلافات بينهما حول هذا الأمر واسعة، فقد دعت الولايات المتحدة الأسد لترك السلطة كما وفّرت دعماً محدوداً للمتمردين، أمّا إيران، فهي الداعم الأكبر للنظام السوري (وهو أمرٌ خلافي)، ولكنّ الولايات المتحدة مصرّةٌ أيضاً على أنّ الحرب الأهلية في سوريا يجب أن تُحلَّ عن طريق تسويةٍ يجري التفاوض بشأنها، ومن الصعب تخيل تسويةٍ كهذه بدون أن يكون لإيران دورٌ في المفاوضات.

أشارت الحكومة الأميركية إلى دورٍ إيرانيٍّ محتملٍ في المفاوضات، شرط أن توافق طهران على بيان مؤتمر جنيف 1 الداعي إلى إقامة حكومةٍ انتقاليةٍ تحلّ محلّ النظام السوري الحالي. رفضت طهران التوقيع على هذا البيان الذي يدعو الأسد إلى الرحيل، ولذلك استبعدت من مفاوضات جنيف 2، التي دارت بين النظام السوري والتحالف المعارض. وبالرغم من ذلك، فإنّ ضمّ إيران إلى النقاش في المستقبل ليس أمراً يصعب تصوّره، فقد لا تكون طهران متمسكةً بفكرة قيادة الأسد

بالذات لسوريا، وربما تكون مهتمةً فحسب بأن يحفظ النظام الذي يحكم سوريا مصالحها في المستقبل. لكن، لكي تمدّ إيران الروابط مع الولايات المتحدة، قد تطلب في النهاية أن تعترف الولايات المتحدة وغيرها من القوى الإقليمية، ومنها المملكة العربية السعودية - بمصالح إيران في سوريا.

وبغض النظر عن هذا كله، من المستبعد أن تؤدّي المصالح المشتركة في أفغانستان وربما سوريا، إلى تعاونٍ كاملٍ أو إلى تطبيع العلاقات الدبلوماسية الأميركية-الإيرانية. ويبدو أنّ روحاني راغبٌ بعلاقاتٍ طبيعيةٍ بدرجةٍ أكبر مع واشنطن، ولكنّ القرار في ذلك لا يعود له، ويبدو أنّ القائد الأعلى والمحافظين الإيرانيين غير مهتمين بهذا التحول الاستراتيجي، فالتجارب السابقة مع الولايات المتحدة، ومنها وصم إيران بأنها أحد أعضاء "محور الشر" قد تكون عزّزت شكوكهم. ولدى خامنئي قناعةٌ بأنّ الولايات المتحدة تسعى إلى إضعاف نظامه، إن لم نقل إلى الإطاحة به، بغض النظر عن المسألة النووية، وإنّ تحقيق اتفاقٍ نوويٍّ نهائيٍّ بين الولايات المتحدة وإيران قد لا يؤدي إلى تضاؤل قناعته بأنّ النزاع بين البلدين تقوده الإيديولوجيا. لا ينظر خامنئي إلى الولايات المتحدة على أنها منافسٌ سياسيٌّ وعسكريٌّ واقتصاديٌّ فحسب، بل على أنها أيضاً مصدر الهجوم الثقافي الظاهر على الثورة الإسلامية. لقد دعم خامنئي سياسةً من "المرونة البطولية" منذ انتخاب روحاني، فقارن العلاقات الأميركية-الإيرانية بمباراةٍ في المصارعة، وهو مؤمنٌ

**لقد دعم خامنئي سياسةً من "المرونة البطولية" منذ انتخاب روحاني، فقارن العلاقات الأميركية-الإيرانية بمباراةٍ في المصارعة، وهو مؤمنٌ بأنّ إيران تستطيع اعتماد تكتيكاتٍ "مرنة" لتحقيق الفوز النهائي.**

بأن إيران تستطيع اعتماد تكتيكات "مرنة" لتحقيق الفوز النهائي<sup>25</sup>، وقد دعم المفاوضات النووية لهذا السبب. ولكن، في حال التوصل إلى اتفاق نووي نهائي، فإن مرونة خامنئي "البطولية" قد لا تعني بالضرورة تطبيع العلاقات الأميركية-الإيرانية<sup>26</sup>.

تحتاج الجمهورية الإسلامية إلى الولايات المتحدة كعدو لها، إذ من شأن تطبيع العلاقات الدبلوماسية وإنهاء عداة إيران للولايات المتحدة إضعاف سلطة خامنئي. وفي الوقت عينه، لا يريد القائد الأعلى نزاعاً مكشوفاً ومكلفاً مع واشنطن، ومنافسةً مع الولايات المتحدة يمكن إدارتها والسيطرة على تفاصيلها هو أمرٌ قد يناسب أجندته. ومن المرجح أن يقود اتفاق نووي نهائي إلى استمرار التنافس الأميركي-الإيراني، وإن يكن ثمة احتمال للتواصل حول بعض القضايا الإقليمية، مثل أفغانستان. وقد صرح خامنئي أن: "الجمهورية الإسلامية ستفاوض مع الشيطان حول أمورٍ محددة فيها المصلحة"<sup>27</sup>. وإن كان المحافظون الإيرانيون يتخذون مواقف متصلبة تجاه الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية وإسرائيل، ولكنهم قد يرضون بتعاون أميركي-إيراني في أفغانستان إن كان ذلك يخدم مصالح النظام.

## الخاتمة والتبعات في السياسات

من المرجح أن يؤدي اتفاق نووي نهائي بين إيران ومجموعة "دول الخمسة زائد واحد" إلى تخفيف التوتر بين إيران وبعض الدول المجاورة لها. ومن المرجح كذلك أن تتحسن العلاقات الإيرانية-التركية، وقد تحاول إيران في الوقت نفسه اعتماد مقاربة أكثر دبلوماسية، وحتى الحوار مع المملكة العربية السعودية حول أمور مثل سوريا. ومع ذلك، من المستبعد أن تنتهي المنافسة السعودية-الإيرانية في المستقبل القريب. كذلك، ستستمر إيران في عداوتها لإسرائيل، ولكن حكومة روحاني قد تكسر حدة اللغة المستخدمة تجاه الدولة اليهودية. ومن المستبعد أن تغير حكومة نتنياهو نظرتها إلى الجمهورية الإسلامية، ومن المرجح أن تصور إيران على أنها تهديد "وجودي".

ومن المرجح أيضاً أن يؤدي الاتفاق النووي إلى نزاع فتيل بعض التوتر الأميركي-الإيراني، مع التقليل من احتمال نشوب صراع مسلح بينهما، لأن مساعي إيران النووية كانت هي المحرك الأول لوضع الولايات المتحدة احتمال الخيار العسكري ضد إيران. قد تكون الولايات المتحدة وإيران تواقتان لتطبيع العلاقات بينهما، وقد تستكشفان مجالات للتعاون حول بعض الأمور الإقليمية التي تتقاطع فيها المصالح الإيرانية والأميركية بشكل كبير، لكن اتفاقاً نووياً نهائياً يُستبعد أن يقود إلى تقارب أميركي-إيراني كامل. هذا الأمر سيعارضه القائد الأعلى والمؤسسة المحافظة لأسباب إيديولوجية وسياسية، وحتى اقتصادية. كذلك، من المستبعد أن تتغير السياسات الإيرانية التي تتسبب بقلق كبير للولايات المتحدة، إذ ستستمر إيران في السعي للحصول على نفوذ إقليمي، كما ستستمر في دعم مجموعات مثل حزب الله.

وبالتالي، يجب أن تستمر سياسات واشنطن تجاه إيران في فترة ما بعد الاتفاق بالتصدي للطموحات الإيرانية التي تناقض مصالح الولايات المتحدة في المنطقة. إن الاتفاق النووي مع إيران لا يعني أن الولايات المتحدة "ستسحب" من الشرق الأوسط أو أنها ستتخلى عن هيكلية تحالفاتها التي دامت لعقود. يمكن للولايات المتحدة أن تخفض عديد قواتها في الخليج الفارسي بسبب الانسحاب من أفغانستان، ولكنها يجب أن تكون حاضرة للإبقاء على قوة كبيرة الحجم في المنطقة.

ومع هذا كله، قد يوفر الاتفاق النووي النهائي ورياسة روحاني بعض الفرص، ولذا، ينبغي أن تقوم الولايات المتحدة بالأمور التالية:

- استكشاف فرص متواضعة للانخراط مع إيران، لاسيما في أفغانستان ومواقع أخرى أيضاً مثل سوريا. قد تمثل أفغانستان أفضل فرصة للانخراط الأميركي-الإيراني بعد الاتفاق النووي، فكلما البلدان يخشيان صعود طالبان والقوى الجهادية السنية من جديد. وبالرغم من أن الولايات المتحدة وإيران لهما أهداف مختلفة في سوريا، فإن مشاركة إيران في تسوية عن طريق التفاوض أمر مفصلي في

سبيل تحقيق النجاح، وإن كان هذا سيسبب المزيد من القلق لشركاء الولايات المتحدة، مثل المملكة العربية السعودية.

• **تشجيع بناء علاقات أفضل بين إيران والمملكة العربية السعودية.**

إن الصراع السوري والطابع المذهبي المتعاطف للنزاع في الشرق الأوسط يقوده التنافس التاريخي بين إيران والمملكة العربية

السعودية. قد لا تكون الولايات المتحدة قادرة على حل هذه المنافسة بشكل كامل، وقد لا تكون رغبةً بذلك، ولكن تخفيف حدة التوتر بين الرياض وطهران قد يؤدي إلى مباحثات ثنائية حول سوريا وسواها من الصراعات الإقليمية، وذلك يدعم الجهود الدبلوماسية الأميركية.

• **السعي لتطبيع العلاقات مع إيران، إنما دون توقع الكثير.** لا تملك

الولايات المتحدة وجوداً دبلوماسياً رسمياً في إيران، وهو ما يحول دون التواصل بشكل أفضل لا فقط مع النخبة السياسية، وإنما مع

الشعب الإيراني كذلك. وقد رأى بعضهم بأن الوقت حان للبحث

من جديد في إقامة علاقات دبلوماسية مع طهران، لا سيما بوجود روحاني في سدة الحكم. وهو أكثر اعتدالاً من سواه. ولكن لا يوجد

ما يدل على أن خامنئي والمؤسسة الإصلاحية سيكونان منفتحين

لخيار تطبيع العلاقات، فمصالحهما السياسية وإيديولوجيتهما تفيد بأن وجود سفارة أميركية في طهران سيوهن قاعدة القوة التي يستند إليها

القائد الأعلى. يقود خامنئي دولة تستند في شرعيتها إلى الثورة التي أطاحت بالشاه الموالي لأميركا، والعداوة لأميركا مبدأ جوهري لدى

ثوريي إيران الأشد محافظةً، والقبول بتطبيع العلاقات مع واشنطن هو اعترافٌ بأن العداوة لأميركا ومنظومة المعتقدات التي يحملها

خامنئي، لم تعد من المبادئ الأساسية للجمهورية الإسلامية.

لا يصح أن يتوقع المرء من الاتفاق النووي النهائي تقليص المنافسة الأميركية-الإيرانية إلى حد كبير، ولكن بوسع الاتفاق أن يقلل من فرص

حدوث صراع عسكري أميركي-إيراني، وبالتالي احتمال نشوب حرب تشعل المنطقة بأسرها. ومع أن المملكة العربية السعودية وإسرائيل

تستمران بالارتياح من إيران، فإنهما تواجهان عدواً تقلصت قدرته على التسلح النووي إلى حد كبير. ومن المرجح أن يستمر الاقتصاد الإيراني

بالمعاناة بسبب سوء الإدارة والفساد والخلل في الأداء، حيث كان

جميعها يادي المعالم حتى قبل فرض العقوبات، ومن المرجح كذلك أن تواجه الحكومة الإيرانية استياءً شعبياً عريضاً بسبب القيود الاجتماعية

والسياسية المستمرة، ومن المستبعد أن تخرج إيران من الاتفاق النووي أقوى مما كانت عليه، ولكنها ستظل تمثل تحدياً لمصالح الولايات المتحدة

وحلفائها في الشرق الأوسط، طالما استمر خامنئي وحرس الثورة بالاحتفاظ بسيطرتهم.

سيوفر الاتفاق النووي للولايات المتحدة الوقت والمجال اللازمين

للتصدي للسياسات الإيرانية التي تشكل تحدياً للمصالح الأميركية. وفي

حال وفاة خامنئي، سيؤدي ذلك إلى انفتاح إيران بشكل أكبر بحيث تصبح رغبةً بالانخراط مع المجتمع الدولي، وإن كان لا يوجد ما يضمن أيّاً

من هذه الأمور. إن أفضل نتيجة سيأتي بها الاتفاق النووي الذي سيقيد

برنامج إيران النووي ويدفعه إلى التراجع، قد تتمثل بالحوول دون تحول إيران إلى دولة تملك سلاحاً نووياً، وإنهاء أزمة دامت عقداً من الزمن.

- <sup>1</sup> See Dalia Dassa Kaye and Jeffrey Martini, “The Days After a Deal with Iran: Regional Responses to a Final Nuclear Agreement,” Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, PE-122-RC, 2014. As of May 15, 2014: <http://www.rand.org/pubs/perspectives/PE122.html>
- <sup>2</sup> George Perkovich, “No Endgame in Sight: Demanding Zero Enrichment from Iran Makes Zero Sense,” *Foreign Affairs*, January 15, 2014. As of February 12, 2014: <http://www.foreignaffairs.com/articles/140650/george-perkovich/no-endgame-in-sight> See also Colin Kahl and Alireza Nader, “Zero-Sum Enrichment,” *Foreign Policy*, October 14, 2013. As of February 12, 2014: [http://www.foreignpolicy.com/articles/2013/10/14/zero\\_sum\\_enrichment\\_iran\\_us\\_nuclear\\_deal](http://www.foreignpolicy.com/articles/2013/10/14/zero_sum_enrichment_iran_us_nuclear_deal)
- <sup>3</sup> من المرجح أن تظهر الإشارات المبكرة الدالة على التغيير في السياسة الخارجية الإيرانية في علاقات إيران مع جيرانها مثل المملكة العربية السعودية وتركيا، بسبب ارتباط الأمر بأمن إيران واقتصادها بشكل مباشر، ومع ذلك ستراقب حكومة روحاني الولايات المتحدة عن كثب بوصفها محاوراً يتعاطى مع الاتجاهين وعملاً رئيسياً في القضايا الإقليمية.
- <sup>4</sup> Suzanne Maloney, “Saved by the Deal: How Rouhani Won the Negotiations and Rescued His Regime,” *Foreign Affairs*, November 27, 2013
- <sup>5</sup> Mehr News, “Pishbini as Mozakreta Felli Nadaram (I Have No Predictions Regarding Negotiations),” February 19, 2014. As of March 2014: <http://www.mehrnews.com/detail/News/2239631>
- <sup>6</sup> Scott Lucas, “Rouhani Tells Revolutionary Guards ‘Back Off Anti-US Tough Talk’,” EA Worldview, March 2, 2014. As of March 4, 2014: <http://eaworldview.com/2014/03/iran-rouhani-tells-revolutionary-guards-back-anti-us-tough-talk/>
- <sup>7</sup> Frederic Wehrey, Theodore W. Karasik, Alireza Nader, Jeremy J. Ghez, Lydia Hansell, and Robert A. Guffey, Saudi-Iranian Relations Since the Fall of Saddam: Rivalry, Cooperation, and Implications for U.S. Policy, Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, MG-840-SRF, 2009. As of April 29, 2013: <http://www.rand.org/pubs/monographs/MG840.html>
- <sup>8</sup> Wehrey et al., 2009
- <sup>9</sup> تجاوزت الخلافات السعودية-الإيرانية حول النفط تدخل السعوديين لردم النقص الذي تسببت به العقوبات مع إيران، فثمة خلافات أقدم عهداً حول الأسعار وتناسيها بشكل يعكس أموراً مثل حجم الاحتياطي النفطي لدى كلٍ منها.
- <sup>10</sup> Scott Harold and Alireza Nader, *China and Iran: Economic, Political, and Military Relations*, Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, OP-351-CMEPP, 2012. As of May 16, 2014: [http://www.rand.org/pubs/occasional\\_papers/OP351.html](http://www.rand.org/pubs/occasional_papers/OP351.html)
- <sup>11</sup> ثمة فئاعة سائدة بأن نظام الأسد وربما حزب الله هما من دبر اغتيال الحريري بواسطة سيارة مفخخة.
- <sup>12</sup> Frederic Wehrey, Dalia Dassa Kaye, Jessica Watkins, Jeffrey Martini, and Robert A. Guffey, *The Iraq Effect: The Middle East After the Iraq War*, Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, MG-892-AF, 2010. As of August 16, 2011: <http://www.rand.org/pubs/monographs/MG892.html>
- <sup>13</sup> United States Institute of Peace, “Nasser Hadian on Why Iran is Ready,” The Iran Primer, web page, September 20, 2013. As of May 30, 2014: <http://iranprimer.usip.org/blog/2013/sep/20/nasser-hadian-why-iran-ready>
- تخشى المملكة العربية السعودية من هيمنة إيران على الأقلية الشيعية السعودية، التي يقطن معظمها في المنطقة الشرقية الغنية بالنفط. وقد زاد التمرد الذي قاده الشيعة في البحرين ضد النظام الملكي الذي يسيطر عليه السنة في مخاوف المملكة العربية السعودية من “الهيمنة” الإيرانية. وبالرغم من ذلك، ومع أن إيران كانت تتدخل في شؤون البحرين في السابق، فلا يوجد ما يثبت أن طهران هي وراء الانتفاضة في البحرين التي تسبب بها اندعام المساواة المتأصل في المجتمع البحريني، وانتشار التمييز ضد الشيعة. ومع هذا، يرى السعوديون أن اليد الإيرانية وراء كل متاعبهم الإقليمية، أو أنهم يتظاهرون بذلك على الأقل.
- <sup>14</sup> Abdulmajeed Al-Buluwi, “Saudi Invitation a First Step with Iran,” *Al Monitor*, May 16, 2014.

<sup>15</sup> يقول بعض المحللين المحنكين أنّ موقف نتنياهو من إيران مدفوعٌ بمصالحه السياسية الخاصة.

See Paul Pillar, “Netanyahu’s Anti-Iranian Rant,” *National Interest*, March 4, 2014. As of April 2014: <http://nationalinterest.org/blog/paul-pillar/netanyahus-anti-iranian-rant-10004>. See also Kaye and Martini, 2014.

<sup>16</sup> Muhammad Javad Zarif interview with Phoenix television, February 2, 2014. As of February 14, 2014: [http://www.phoenix.de/content/phoenix/die\\_sendungen/diskussionen/802368](http://www.phoenix.de/content/phoenix/die_sendungen/diskussionen/802368)

<sup>17</sup> Trita Parsi, “Why Iranian Leader Hassan Rowhani May Not Be Ahmadinejad II,” *Jewish Daily Forward*, August 9, 2013. As of February 2014: <http://forward.com/articles/182013/why-iranian-leader-hassan-rowhani-may-not-be-ahmad/?p=all>

<sup>18</sup> Laura Rozen, “In Iran New Year’s Address, Khamenei Questions Holocaust,” *al Monitor*, March 21, 2014. As of March 2014: <http://backchannel.al-monitor.com/index.php/2014/03/8006/in-iran-new-years-address-khamenei-questions-holocaust/>

<sup>19</sup> Colin Kahl, Melissa Dalton, and Matthew Irvine, *Risk and Rivalry: Iran, Israel and the Bomb*, Washington, D.C.: Center for a New American Security, June 2012. As of February 24, 2013: [http://www.cnas.org/files/documents/publications/CNAS\\_RiskandRivalry\\_Kahl\\_0.pdf](http://www.cnas.org/files/documents/publications/CNAS_RiskandRivalry_Kahl_0.pdf)

<sup>20</sup> Parsi, 2013.

<sup>21</sup> نافست تركيا وإيران إحداهما الأخرى طوال قرون، فقد تحاربت الأباطوريتان التركية العثمانية والصفوية الفارسية على السيطرة في الشرق الأوسط معظم القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين. ومن المحتمل أنّ ملوك إيران من سلالة بهلوي (1925-1979) كانوا معجبين بالعلمنة والتمدن اللذين أحلّهما كمال أتاتورك في تركيا، ولكنّ الجمهورية الإسلامية كانت مرتابةً من نظام تركيا العلماني، وعلاقتها الوثيقة بأميركا وإسرائيل.

<sup>22</sup> Parsi, 2013.

<sup>23</sup> Fars News, “Ashkar shodan doshmani America ba Iran va Islam dar mozakerat e akhir (The Revelation of America’s Enmity with Iran and Islam in the Latest Negotiations),” January 4, 2014. As of February 2014: <http://www.farsnews.com/newstext.php?nn=13921019000241>

<sup>24</sup> قد ترغب كلٌّ من إيران والولايات المتحدة بالمحافظة على الاستقرار في الخليج الفارسي، ولكنهما تلاحقان أهدافاً متناقضة هناك أيضاً: تريد إيران إبعاد القوى العسكرية الأجنبية لتصبح بذلك الجهة الفاعلة الأولى في المنطقة على الصعيد الأمني، بينما يُرَجَّح أن تحتفظ الولايات المتحدة بعددٍ كبيرٍ من القوات من أجل احتواء القوة الإيرانية وتأمين حلفائها العرب.

<sup>25</sup> Arash Karami, “Ayatollah Khamenei’s Heroic Flexibility,” *al Monitor*. September 19, 2013. As of February 11, 2014:

<http://iranpulse.al-monitor.com/index.php/2013/09/2854/khameneis-heroic-flexibility/>. See also Alireza Nader, “The U.S. Iran Wrestling Match,” *Inter Press Service*, September 27, 2014. As of February 12, 2014:

[http://www.international.to/index.php?option=com\\_content&view=article&id=9666:the-us-iran-wrestling-match&catid=268:inter-press-service&Itemid=377](http://www.international.to/index.php?option=com_content&view=article&id=9666:the-us-iran-wrestling-match&catid=268:inter-press-service&Itemid=377)

<sup>26</sup> قد يكون الحافز الاقتصادي الذي يحرك خامنئي وحرس الثورة مختلفاً عن ذلك الذي يحرك روحاني، الذي يرغب بالخصخصة وباستثماراتٍ دوليةٍ أكبر. وقد يشكّل وجود اقتصادٍ أكثر انفتاحاً وخصخصةً، منافسةً لإمبراطوريات الأعمال الواسعة التابعة لخامنئي وحرس الثورة، وربما يتسبب اقتصادٌ كهذا بتقليص سلطتهم أيضاً. يبدو أنّ مصالح خامنئي في عالم الأعمال تتركز في “هيئة تنفيذ أوامر الإمام”، وهي منظمةٌ قيمتها 95 مليار دولار، ومهمتها إدارة الممتلكات الخاصة التي استولى عليها النظام الإيراني منذ الثورة، وتفيد التقارير بأنّها مسؤولةٌ فقط أمام القائد الأعلى. ويبدو أنّ حرس الثورة أيضاً هم من أقوى الجهات الفاعلة التجارية في إيران، ويملكون حصّةً كبرى في كلِّ قطاعٍ اقتصاديٍّ تقريباً. ازدهرت أعمال خامنئي وحرس الثورة بسبب الجو الاقتصادي الاستثنائي المغلّق إلى حدٍّ كبيرٍ في وجه المنافسة الداخلية والخارجية. وسيطرة خامنئي المالية مكّنته من خلق شبكةٍ من المناصرين مخلصين له، يستخدمها لتجاوز مراكز القوى المنافسة، بما في ذلك المؤسسات الإيرانية المنتخبة.

<sup>27</sup> Fars News, 2014

علي رضا نادر هو محللٌ متخصصٌ في السياسة الدولية في مؤسسة RAND، وأستاذٌ في كلية Pardee RAND للدراسات العليا، ومؤلف كتاب "إيران بعد القنبلة" (2013) (*Iran After the Bomb*). تركّزت أبحاثه على الديناميات السياسية في إيران، وصناعة القرار التي تتولاها النخبة، والسياسة الخارجية الإيرانية.

إنه جزء من سلسلةٍ من وجهات النظر لمؤسسة RAND حول ما ستبدو عليه سياسة الشرق الأوسط وسياسة الولايات المتحدة في "الأيام التي تلي الاتفاق" (الاتفاق النووي النهائي) مع إيران. وتبحث هذه الورقة في ما يُرَجَّح أن روحاني يأمل بتحقيقه في السياسة الخارجية بعد الاتفاق. والقيود المحليّة على هذه السياسة، وكيف يمكن أن يؤثّر الاتفاق النهائي على علاقات إيران بالمملكة العربية السعودية وإسرائيل وتركيا، وأخيراً بالولايات المتحدة.

يودُّ الكاتب شكر بول بيلار (Paul Pillar) وديفيد ثالر (David Thaler) لمراجعتهما المدروسة للتقرير. إن الآراء المذكورة في الورقة هي آراء الكاتب وحده.

هذا التقرير هو نتاج استثمار مؤسسة RAND في الناس وبرنامج الأفكار (Investment in People and Ideas). يوفّر الدعم لهذا البرنامج بشكلٍ جزئيٍّ من الجهات المانحة، ومن المخصصات المتاحة لمؤسسة RAND من أجل البحث المستقل والتطوير، من عقودها مع وزارة الدفاع الأميركية، حيث تتولى مؤسسة RAND إدارة مراكز البحث والتطوير التابعة لهذه الوزارة، والتي تتلقّى التمويل الفيدرالي.

وقد تمّ هذا البحث بالاشتراك مع مركز مراكز سياسات الدفاع والأمن الدوليّ لمؤسسة RAND في قسم البحوث حول الأمن القومي، ومع مركز السياسات العامة في الشرق الأوسط (CMEPP)، وهو جزءٌ من البرامج الدولية في مؤسسة RAND. يجمع مركز السياسات العامة في الشرق الأوسط بين التفوّق في التحليل والخبرة الإقليمية عبر مؤسسة RAND لمعالجة التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الأكثر حساسيةً التي تواجه الشرق الأوسط في هذه الأيام. للمزيد من المعلومات حول مركز RAND للسياسات العامة في الشرق الأوسط، يرجى زيارة [www.rand.org/cmepp](http://www.rand.org/cmepp) أو الاتصال بالمدير (معلومات الاتصال موجودة على الصفحة الإلكترونية).

#### حقوق الطبع والنشر الإلكتروني محدود

هذه الوثيقة والعلامة (العلامات) التجارية الواردة فيها محمية بموجب القانون. يتوفر هذا التمثيل للملكية الفكرية الخاصة بمؤسسة RAND للاستخدام لأغراض غير تجارية حصراً. يحظر النشر غير المصرّح به لهذا المنشور عبر الإنترنت. يُصرح بنسخ هذه الوثيقة للاستخدام الشخصي فقط، شريطة أن تظل مكتملة دون إجراء أي تعديل عليها. يلزم الحصول على تصريح من مؤسسة RAND، لإعادة إنتاج أو إعادة استخدام أي من الوثائق البحثية الخاصة بنا، بأي شكل كان، لأغراض تجارية. للمزيد من المعلومات حول إعادة الطباعة والتصاريح ذات الصلة، الرجاء زيارة صفحة التصاريح في موقعنا الإلكتروني:

<http://www.rand.org/pubs/permissions.html>

مؤسسة RAND هي منظمة بحثية تعمل على تطوير حلول لتحديات السياسات العامة وللمساعدة في جعل المجتمعات في أنحاء العالم أكثر أمناً وأماناً، وأكثر صحةً وازدهاراً. مؤسسة RAND هي مؤسسة غير ربحية، حيادية، وملتزمة بالصالح العام.

لا تعكس منشورات مؤسسة RAND بالضرورة آراء عملاء ورعاة الأبحاث الذين يتعاملون معها.

[www.rand.org](http://www.rand.org)

